

Distr.: General
22 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/701) التي أبلغني فيها رئيس مجلس الأمن بأن أعضاء المجلس قد أحاطوا علماً بتوصيتي بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة إضافية، لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وأود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو قد واصل، خلال عام ٢٠٠٨، تقديم الدعم للجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلد، مع التركيز بصورة خاصة على الجهود المبذولة في سبيل بناء السلام والمصالحة الوطنية. ولهذا الغرض، عمل ممثلي بالتشاور التام مع حكومة غينيا - بيساو وآخرين من أصحاب المصلحة، وكذلك مع شركاء إقليميين ودوليين بهدف تسوية مختلف الأزمات السياسية والأمنية، بما في ذلك، على الأخص، التحديات التي تلت حل المجلس الوطني وانهيار حكومة رئيس الوزراء مارتينو دافا كابي في تموز/يوليه، ومحاولة الانقلاب والتآمر لاغتيال الرئيس جواو برناردو فييرا في آب/أغسطس، والهجوم المسلح الأخير على مقر الإقامة الرسمي للرئيس في بيساو. وتعاون مكتب الأمم المتحدة أيضاً مع السلطات الوطنية في التصدي للخطر المتزايد للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وقد شملت الأنشطة التي أدت إلى نجاح الانتخابات التشريعية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حشد الموارد، والتربية المدنية، وتعزيز قدرات المجموعات النسائية. ونسق المكتب عمل مراقبي الانتخابات الدوليين، وواصل الاضطلاع بدور رائد في تنسيق أعمال انخراط البلد مع لجنة بناء السلام.



ومثّل تعداد أفراد القوات المسلحة في البلد الذي أجري في آذار/مارس ٢٠٠٨ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علامة فارقة في عملية إصلاح قطاع الأمن. ففي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، حوّل ٣٠ من كبار الضباط العسكريين من الخدمة الفعلية إلى خدمة الاحتياط في احتفال ببدء برنامج إصلاح قطاع الأمن. وفي تشرين الأول/أكتوبر، يسر مكتب الأمم المتحدة بعثة تقييم لعملية إصلاح قطاع الأمن مشتركة بين الوكالات، الهدف منها اقتراح خطة عمل متكاملة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن.

وعلى مدى عام ٢٠٠٨، واصلت حكومة غينيا - بيساو تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية لتحسين الوضع الهش للمالية العامة للبلد، ولتمكين غينيا - بيساو من الاستفادة من تخفيف عبء الدين. وبذلت أيضاً جهوداً، حصلت فيها على دعم من مكتب الأمم المتحدة وشركاء آخرين، من أجل الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولكن تكرر وقوع اضطرابات سياسية وأمنية عقد هذه الجهود المبذولة لتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، طلبت حكومة غينيا - بيساو تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة إضافية، بهدف تمكين المكتب من مواصلة تقديم الدعم للجهود الوطنية في سبيل توطيد السلام في البلد. ولذا، أود أن أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لمدة سنة إضافية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لإتاحة المجال أمامه لمواصلة تقديم الدعم لحكومة غينيا - بيساو.

وبناء على ذلك، ستركز ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لعام ٢٠٠٩ على المسائل التالية: (أ) مساعدة لجنة بناء السلام على تنفيذ التزامها متعدد الأبعاد مع غينيا - بيساو؛ (ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، بما فيها نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، بهدف المحافظة على النظام الدستوري؛ (ج) دعم عملية مصالحة وطنية وحوار سياسي يشملان الجميع بوصفها إطاراً مؤسسياً لتوطيد السلام؛ (د) دعم تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن وتيسيره؛ (هـ) توسيع نطاق التعاون مع السلطات الوطنية في جهودها المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ (و) المساعدة في تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليه؛ (ز) تعميم المنظور الجنساني في عملية بناء السلام، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ (ح) تيسير الجهود المبذولة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمساهمة في جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تجري حيازتها بطريقة غير مشروعة؛ (ط) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان

الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين إسهاماً في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

وعلاوة على ذلك، وبالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/700)، التي أبديت فيها اعتزامي، بعد إجراء انتخابات تشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٨، تقديم توصيات محددة إلى مجلس الأمن بشأن تحويل مكتب بناء السلام الحالي للأمم المتحدة إلى بعثة متكاملة، أتشرف بإعلامكم بأني أعتزم إيفاد بعثة تقييم تقني إلى غينيا - بيساو في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ للتشاور مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالتكامل. وبعد انتهاء البعثة، سأقدم توصيات إلى المجلس لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون